

مقابل هذين الموقفين، الفلسطيني الداعي إلى رفض خطة شولتس والأردني الداعي إلى الضغط لتحسينها، بدا في الوطن العربي «اتجاهان؛ فالدول التي توصف، عادة، بالتشددة ترى أن الانتفاضة هي بداية معركة طويلة، وإن ميزان القوى الحالي لا يسمح بالتوصل إلى حلول تضمن الحقوق الفلسطينية وال العربية؛ وتعتبر هذه الدول أن على القمة الخروج بمواقف صريحة وقاطعة من السلام وشروطه، على أن يتراافق ذلك مع خطة دعم تتضمن تصعيد عمليات المقاومة في جنوب لبنان وداخل الأراضي المحتلة، إضافة إلى توفير مستلزمات الصمود للسكان وتأمين اوسع إشكال الدعم الدبلوماسي والاعلامي لهم؛ في المقابل، يردد مسؤولون من دول عربية توصف، عادة، بالعتدلة أن المطلوب من القمة دعم الانتفاضة، ولكن مع بلوة 'موقف تقاوضي'، خصوصاً في مرحلة الانفراج الدولي الحالية. ويقول هؤلاء إن هذا الموقف يجب أن يساهم في الضغط من أجل تعديل مبادرة وزير الخارجية الأميركي، جورج شولتس، في اتجاه اعطاء دور أكبر لما يسمى 'المؤتمر الدولي' ... ويعتبرون أن انعقاد منظمة التحرير وسوريا على معارضته مبادرة شولتس يجب الآ يقود إلى موقف رافض تماماً لا يصلح أساساً للتفاوض» (سليم رزق، الموقف العربي، العدد ٣١٨، ١٦ - ٢٢، ١٩٨٨/٥، ص ٣٠). ورأى أحد المراقبين «أن المطلوب من القمة أن تكون قمة الوعود بفلسطين، ردأ على وعد بلفور المسؤول الذي أنشأ الكيان الإسرائيلي، وعد عربي بقيام دولة فلسطينية لها حدود معترف بها؛ وان تحول مبادرة شولتس إلى موقف داعم لهذا الوعد، يلتقي عنده الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة» (ملحم كرم، الحوادث، لندن، العدد ١٦٤٩، ١٠/٦/١٩٨٨، ص ٥).

على ذلك، رأى دبلوماسيون عرب «أن قمة الجزائر ستكون قمة الجسم؛ أي بمعنى أنه سيكون هناك خاسر ورابع، وليس كما هو الحال في القمم السابقة، حيث كانت تتخذ القرارات لارضاء كافة الدول العربية خوفاً على ما يسمى بالتضامن العربي. ولعل المشكلة الأولى، والخطيرة، أمام المؤتمر هي موضوع التمثيل الفلسطيني،

تعلق آمالاً كبيرة على انعقاد القمة في الجزائر وتعتبر ان عقد القمة ضروري، سواء لجهة دعم الانتفاضة، أو لاتخاذ قرار عربي جديد بشأن القضية الفلسطينية؛ والتعامل مع طروحات التسوية السلمية يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرحتها الانتفاضة... لذلك، تزيد المنظمة من العرب موقفاً داعماً لها بالمشاركة في المؤتمر بوفد مستقل، مع التمسك بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة... وإن يكون هناك التزام عربي بالدولة الفلسطينية المستقلة» (محمد الصيقن القبس، ١٩٨٨/٥/١٩، ص ٢).

ومقابل التركيز على أن يكون المحور الأساسي للقمة العربية هو الانتفاضة، أي قضية فلسطين، رأى الأردن، حسب وزير الإعلام الأردني، د. هاني الخساونة، وجوب «التأكيد على جدول أعمال مفتوح يعالج كافة قضايا الأمة العربية، لأن جميع هذه القضايا متصلة ببعضها البعض وممتداة... [و] إن الأردن مع عقد قمة عربية لدعم الانتفاضة؛ ولكن دعم الانتفاضة لا يمكن تحقيقه إلا في إطار تضامن عربي حقيقي وبناء موقف مسؤول... ولذلك، فإن القمة العربية مطالبة بدعم دول المواجهة... مما يؤدي إلى بناء جبهة عربية متراصة للدفاع عن الأمة العربية... وتوحيد الجهود والطاقات يعني، بالضرورة، رص الصنوف وتنويعه الامكانات في سبيل فلسطين ودعم الانتفاضة» (القبس، ٢٢/٥/١٩٨٨). وأوضح وزير البلاط الأردني، عدنان أبو عودة، موقف الأردن بالقول: «[إن] الأردن سيحضر القمة؛ وسيتقدم مقتراحات محددة... تتعلق بالانتفاضة وامور أخرى. فالانتفاضة ستكون، دون أدنى شك، الموضوع الرئيس للقمة... [لكن] مواضيع أخرى سيجري بحثها غير الانتفاضة... [و] يجب أن يكون هناك موقف عربي موحد يطرح موقفاً سياسياً ضاغطاً على الولايات المتحدة بشكل خاص، لكي تتحرك بجدية أكثر، وتحمّل مسؤولياتها كدولة عظمى، بدل أن تتصرف كدولة صديقة لإسرائيل في الدرجة الأولى. وطبعاً، فالقرار متترك للشعوب العربية والفلسطينيين» (من مقابلة مع عدنان أبو عودة، المجلة، لندن، العدد ٤٣٣، ٢٥، ١٩٨٨/٥/٢١ - ١٩، ص ١٩).